النزاهة توصي بتكثيف المتابعة والتفتيش للعمال الأجانب المخالفين لقانون الإقامة

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم السبت، إرسال تقرير إلى مكتب رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والخارجية، وجهاز المخابرات الوطني وهيئتي الاستثمار والسياحة، يتضمن خفايا تخص العمالة الأجنبية في العراق.

وذكرت النزاهة في بيان، أن "دائرة الوقاية في الهيئة أفادت، في تقريرٍ أعدّته عن الزيارات الميدانيّة لفريقها إلى وزارة الداخليّة - مُديريّة شؤون الإقامة وهيئة السياحة - مكتب النافذة الواحدة ومكتب شؤون الإقامة في مطار بغداد الدولي، والهيئة الوطنيّة للاستثمار/ مكتب سمات الاستثمار، بضعف إجراءات مفارز المُتابعة والتحرّي في قسم الإبعاد والإخراج في مُديريّة شؤون الإقامة بمُتابعة الأجانب المُخالفين الذين يدخلون العراق بموجب تأشيرات دخول ولا يغادرون خلال المُدّة المُصرّح لهم بها ولا يبادرون إلى تمديدها"، لافتة إلى "إلقاء القبض على (8843) مُخالفاً خلال العام 2022 والنصف الأول من العام 2023".

واوضحت، أن "التقرير المُرسلة نسخةٌ منه إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء ووزيري الداخليّة

والخارجيّـَة وجهاز المُخابرات الوطنيّ وهيئتي الاستثمار الوطنيـّـَة والسياحة، دعا إلى إعادة النظر بالصلاحيـّـَات الممنوحة لجهات منح سمات الدخول، وهي (حكومة إقليم كردستان، والهيئة الوطنيـّـَة للاستثمار، والوزارات والجهات غير المُرتبطة بوزارةٍ عبر وزارة الخارجيـّـَة، وهيئة السياحة) وحصرها في مُديريـّـَة شؤون الإقامة؛ كونها الجهة الوحيد المُختصّـَة بذلك قانوناً، مُنوّهةً بعدم إمكانيـّـَة حصر أعداد العمالة الأجنبيـّـَة المُتسرّبة، وعدم قيام مُستقدمي العمالة بدفع التأمينات المنصوص عليها في قانون الإقامة؛ لضمان عودة الأجنبي بعد انتهاء مُدّـَة بقائه في العراق؛ بسبب تعدّـُد جهات منح سمات الدخول".

ولفتت النزاهة، الى أن "التقرير حثّـَ مُديريـّـَة شؤون الإقامة على إنشاء قاعدة بياناتٍ متكاملةٍ للشركات المُستوردة المُورّـِدة للعمالة الأجنبيـّـَة، وتحديد الشركات المُخالفة المُتورّطة بتسريب العمالة واتخاذ الإجراءات القانونيـّـَة بحقّها، وتكليف وزارة الداخليـّـَة بتنفيذ توصيات قرار مجلس الوزراء الخاصّ بإعداد مشروعٍ لتعديل قانون الإقامة رقم (76 لسنة 2017)، فيما يتعلـّـَق بإلغاء مبلغ التأمينات الماليـّـَة وتذاكر السفر التي يتمّـُ استيفاؤها في الوقت الحاضر؛ لضمان عودة الأجنبيّ المُخالف لقانون الإقامة النافذ، مُوضحةً أنّـَ مبلغ التأمينات الماليـّـَة المُستلمة من قبل المُديريـّـَة للعام 2022 بلغ (15,683,200,000) مليار دينار، فيما بلغ مجموعها خلال النصف الأول من العام الحالي (10,888,400,000) مليارات دينارٍ".

ونوهت الى أن "التقرير شدّـَد على الإسراع بتنفيذ ونصب وتشغيل مشروع الفيزا والبوابات الإلكترونيـّـَة؛ لغرض التحوّـُل إلى النظام الإلكترونيّ والتحوّـُل الرقمي الشامل، وتسهيل الإجراءات بالشكل الأمثل، وفق الأنظمة العالميـّـَة وتطوير الخدمة المُقدّـَمة للمواطنين وتسهيل متابعة حركة العمالة الاجنبيـّـَة، مع إعادة النظر بعمل اللجنة المُؤلـّـَفة في العام 2020 بموجب أمرٍ ديوانيٍّ؛ لتسهيل منح سمات الدخول وتسهيلها عبر النافذة الواحدة، مُشيرةً إلى أنّـَ عمل اللجنة التي تضمّـُ في عضويـّـَتها مُمثلين عن وزارات (الخارجيـّـَة – الداخليـّـَة – الثقافة – الماليـّـَة – وجهاز المخابرات الوطني) لا علاقة له بنظام النافذة الواحدة".

وختمت النزاهة، أن "التقرير دعا إلى مفاتحة دائرة الإصلاح العراقيـّـَة في وزارة العدل لتوفير أحد مواقفها؛ لغرض إيداع الموقوفين الأجانب المخالفين لقانون الإقامة الذين يُلقـَى القبض عليهم من قبل قسم الإبعاد والإخراج في مُديريـّـَة شؤون الإقامة، بعد اعتذار أغلب مراكز الشرطة التابعة لوزارة الداخليـّـَة عن تسلـّـُمهم".

المصدر: بغداد اليوم